الحج من عمر ٦٧ والتكلفة تبدأ من ٨٥ مليون ليرة وتصل إلى ٢٠٠ مليون لمن يرغب

وزير السياحة لـ«الوطن»: الحاج ليس ملزماً بالاعتماد على مكاتب الحج والعمرة والخيار له

تنظيم العديد من الضبوط بحق مكاتب أعلنت عن رحلات قبل صدور قوائم المقبولين

محمد منار حميجو

علمت «الوطن» من مصادر حكومية أنه تم تحديد أعمار الذين تم قبولهم لأداء فريضة الحج لهذا العام بعدما تم الانتهاء من التسجيل على المنصة التي تم تخصيصها لهذا الغرض، وذلك بقبول طلبات من مواليدهم ١٩٥٧ وما دون، مشيرة إلى أن هناك بعض الأشخاص من الممكن أن يكون معهم مرافق أو محرم وبالتالي من الممكن أن تكون أعمار هؤلاء أصغر.

من جهته كشف وزير السياحة محمد رامي مرتيني أنه تمت الموافقة على جميع طلبات المكاتب السياحية المختصة بالحج والعمرة والتي وافقت الشروط المطلوبة من قبل اللجنة المشتركة من وزارتي الأوقاف والسياحة لتقديم الخدمات للمواطنين الراغبين بالسفر عبر هذه المكاتب، مجدداً تأكيده على أن دور المكاتب لوجستي من الإقامة والإطعام وحجوزات الطيران وغير ذلك من هذه الخدمات اللوجستية، مضيفاً: وبالتالي فإن المواطن ليس ملزماً باللجوء إلى المكتب بل له الخيار في ذلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت مرتيني إلى أن المجال مفتوح لجميع المكاتب المختصة بالحج والعمرة وذلك لتقديم أفضل الخدمات والأسعار، معرباً عن أمله بأن يكون هناك تنافس بين هذه المكاتب لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين الراغبين بالسفر عبرها بدءاً من الذهاب وصولاً إلى رحلة العودة، وخصوصاً أن كل المكاتب تم قبولها لتقديم الخدمات وبالتالي فإن المجال تم فتحه لجميع هذه المكاتب، مضيفاً: لكن الأساس هو المواطن الذي له الحق أن يقيم أداء هذه المكاتب.

مرتيني أشار إلى أنه سيكون هناك تقييم لهذه المكاتب في نهاية الموسم حتى يكون المجال في الأعوام القادمة للمكاتب التي قدمت الخدمات بصورة حضارية لقطاع السياحة.

وكشف مرتيني أنه تم تنظيم العديد من الضبوط بحق مكاتب أعلنت عن رحلات قبل صدور قوائم المقبولين، مؤكداً أنه تم فرض عقوبات بحقها وصلت إلى الإغلاق، مشيراً إلى أنه تمت متابعة هذه المكاتب خلال الفترة الماضية، باعتبار أن هذه الإعلانات تعتبر مضللة للمواطنين وخصوصاً أن القوائم لم تصدر بعد وبالتالي فإن هذا يعتبر تغريراً بالمواطنين، مضيفاً: شددنا من اليوم الأول على أن دور المكاتب يبدأ بعد صدور القوائم لتقديم الخدمات اللوجستية.

محذراً من أي إعلانات وهمية من الممكن أن تصدر من بعض المكاتب لرحلات قبل صدور قوائم المقبولين من وزارة الأوقاف، مؤكداً أنه من حق أي مواطن أن يختار الحجوزات بنفسه سواء عن طريق مكتب أم عن طريقه الخاصة.

وكان وزير السياحة أكد في تصريح سابق لـ«الوطن» أن عمل مكاتب السياحة المختصة بالحج والعمرة يبدأ بعد الانتهاء من التسجيل على المنصة المخصصة لذلك وصدور القوائم بالأسماء المقبولة لأداء فريضة الحج وتنظيم الأفواج من وزارة الأوقاف، موضحاً أن عمل هذه المكاتب ينحصر في تقديم الخدمات اللوجستية من رحلات طيران ونقل وحجوزات فندقية وإطعام، على حين يبقى الإشراف التنظيمي والإداري والشرعي والديني لرؤساء الأفواج الذين تتم تسميتهم من وزارة الأوقاف.

ووفقاً لصاحب مكتب سياحة وسفر يعمل بخدمات الحج والعمرة تواصلت معه «الوطن»، فإن تكلفة أداء الفريضة لهذا الموسم لمدة ١٤ يوماً تبدأ من ٨٥ مليون ليرة سورية وقد تصل إلى ٢٠٠ مليون ليرة سورية حسب رغبة الحاج والفندق المراد الإقامة فيه متضمنة كامل نفقات الرحلة ذهاباً وإياباً.

حسن لـ«الوطن»: خطة للتوسع بالصرافات قريباً

أكثر من ٥٠٠ مليار ليرة قيمة السحوبات من «عقاري» اللاذقية في ٣ أشهر

اللاذقية- عبير محمود

كشف مدير المصرف العقاري فرع الكاملية في محافظة اللاذقية باسم حسن أن قيمة السحوبات من المصرف خلال الربع الأول من العام الجاري بلغت ٥٢٠ مليار ليرة سورية، مقابل ٥٢٦ مليار ليرة لقيمة الإيداعات خلال المدة نفسها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أشار حسن إلى أن القروض الممنوحة للعسكريين «جرحى وطن وذوي الشهداء»، بلغت ٤٠٩ ملايين ليرة سورية إلى ٤٥ مستفيداً، بينما بلغت قيمة القروض الممنوحة للمتقاعدين والعاملين بالدولة ٢٠ مليار ليرة استفاد منها ٢١١٨ مقترضاً، مشيراً إلى أنه بلغت القروض الممنوحة الميسرة لعاملين بالدولة من دون فائدة ٩٨ مليون ليرة لـ٢٣٤ مقترضاً، أما القروض الممنوحة لأفراد قطاع خاص سكني فقد بلغت أكثر من ١,٣ مليارات ليرة استفاد منها ٣٨٣ مقترضاً.

وحول أهم القروض التي يمنحها المصرف، بيّن حسن أن هناك عدة أنواع للقروض، منها قرض لشراء عقار جاهز ولم يكتمل بناؤه وللمكتتبين بالمؤسسة العامة للإسكان بسقف قرض ٢٠٠ مليون ليرة، وقرض إنشاء عقار جاهز بسقف ٢٠٠ مليون ليرة وقرض إكمال عقار منجز كامل هيكله وإعادة إكمال مسكن معد للسكن ١٠٠ مليون ليرة، إضافة إلى قرض إنشاء توسع مسكن معد للسكن ٨٠ مليون ليرة.

وأضاف: إن المصرف يمنح قرض إكمال توسع معد للسكن ٦٠ مليون ليرة سورية، وقرض تدعيم مسكن متصدع معد للسكن ٥٠ مليون ليرة سورية، وقرض إنشاء عقار جاهز للجمعيات لكل متخصص ٢٠٠ مليون ليرة، وقرض إنشاء عقار على الهيكل مع المرافق العامة للجمعيات بسقف ٨٠ مليون ليرة سورية، كما يمنح المصرف قرض إكمال عقار منجز كامل هيكله للجمعيات بسقف ٨٠ مليون ليرة، إضافة إلى قروض أخرى مثل قرض اعتماد سيراكارد لأصحاب الدخل المحدود ١٠ ملايين ليرة، وقروض السلع المعمرة لذوي الدخل المحدود ١٠ ملايين ليرة، والقرض الشخصي بضمانة عقارية بسقف ١٠٠ مليون ليرة.

وفيما يخص خدمات الدفع الإلكتروني، أشار حسن إلى تقديم خدمة بنك الإنترنت فيما يتعلق بحساب البنك ومعرفة الرصيد وكشف حساب وتسديد فواتير الخليوي، وخدمة المدفوعات فيما يتعلق بمنظومة الدفع الإلكتروني نظام الفوترة للجهات الحكومية وهي تعمل لتسديد فواتير المياه والكهرباء والهاتف الثابت وجوازات السفر والرسوم الجامعية الفصلية ورسوم الدراسات العليا ورسم التعليم الموازي والتعليم المفتوح وأقساط المؤسسة العامة للإسكان ومديريات النقل ومخالفات المرور- جوازات السفر السجل العدلي.

وأشار حسن إلى أن الزبون يستطيع استلام الرواتب الموطنة لدى المصرف من خلال الصرافات المنتشرة في كل أرجاء المحافظة ومصرف التوفير والمصرف التجاري أو من خلال أحد المصارف الخاصة التي تم الربط معها، لافتاً إلى وجود خطة للتوسع بالصرافات الآلية خلال الفترة القريبة.

وأشار إلى إمكانية استلام الرواتب من نقاط البيع وهي جهاز صغير بحجم كف اليد موزعة لدى فروع المصرف العقاري بجميع المحافظات والمكاتب التابعة له وموزعة لدى فروع مصرف التسليف الشعبي، إضافة إلى مراكز المؤسسة السورية للبريد بالمحافظة والمناطق والأرياف بما يسهم بتخفيف الأعباء عن المواطنين بشكل عام.

١٣٠٠ صناعي وحرفي حصلوا على أسطوانات غاز ومنشآتهم مغلقة أو متوقفة

محافظ حلب لـ«الوطن»: كشفنا ملف فساد بمئات المليارات

مديرة الرقابة: الملف أصبح بعهدة الهيئة المركزية للتفتيش

٤٠٠ مليار ليرة تقديرات الفساد في هذا الملف

محمود الصالح

كشف محافظ حلب حسين دياب عن ملف فساد وسرقة للمال العام بمئات المليارات يتعلق باستجرار الغاز الصناعي وضعت المحافظة يدها عليه من خلال مديرية الرقابة الداخلية في المحافظة واللجان المختصة المشكلة لهذا الغرض.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أكد دياب أنه نتيجة المتابعة التي يقوم بها عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة والرقابة الداخلية والشكاوي الواردة من عدد من الصناعيين والحرفيين حول نقص في عدد أسطوانات الغاز الصناعي الموزع في المحافظة تم تشكيل خمس فرق فنية وقانونية في نهاية شهر كانون الثاني الماضي مهمتها الكشف على الفعاليات والمحلات والمنشآت الصناعية والحرفية الخاصة لبيان الحاجة الفعلية لها من مادة الغاز الصناعي، وتوافقها مع الكميات المخصصة لها، والتأكد من وجود الفعالية وقيامها بالعمل الفعلي.

دياب أشار إلى أنه تم تحديد مجال كل فرقة من تلك الفرق في قطاع معين بعد أن تم تقسيم المحافظة إلى خمسة قطاعات جغرافية لتسهيل عمل الفرق.

وأضاف: بناء على البيانات والجداول المقدمة من فرع محروقات في حلب للرخص التي يتم تزويد أصحابها بالغاز الصناعي بموجب البطاقة الذكية قامت تلك الفرق بجولات على جميع الفعاليات الوارد ذكرها في الجداول للوقوف على حقيقة استخدام الغاز الصناعي المستجر للغاية الممنوح لأجلها، والتأكد من استيفاء المحلات كل الشروط القانونية التي تعطيها الحق في الحصول على هذه المادة.

وبين أنه نتيجة العمل على مدى شهر كامل توصلت الفرق إلى تصنيف الفعاليات التي زارتها إلى فئتين فئة موجودة على أرض الواقع وتعمل وأخرى غير موجودة على أرض الواقع أو مغلقة ولا تعمل، وتم تنظيم جدول خاص بالفعاليات التي لا تعمل وتمت مخاطبة فرع محروقات لإيقاف تزويد تلك الفعاليات بمادة الغاز.

من دون وجه حق

وأكد دياب أنه من خلال النتائج الأولية تبين وجود نحو ١٣٠٠ فعالية تستجر الغاز الصناعي من دون وجه حق، فتم إيقاف العمل بالبطاقات الذكية الممنوحة لتلك الفعاليات.

دياب أشار إلى أنه وصل عدد الفعاليات التي تحصل على الغاز الصناعي في حلب إلى ٧٥١٥ فعالية وذلك منذ بدء العمل بمنظومة البطاقة الذكية في منتصف ٢٠٢١ وحتى وقتنا الحالي، كاشفاً أنه تبين من خلال تدقيق جداول التزويد في «محروقات» أن الفعاليات التي لا تعمل تحصل في الدورة الواحدة على ٣٠ ألف أسطوانة غاز صناعي، أي إنها تستجر شهرياً ١٥ ألف أسطوانة بوزن ١٦ كغ للأسطوانة الواحدة، علماً أن الفعاليات الصناعية في حلب إجمالاً تحصل في الدورة كل شهرين على ٢٠٠ ألف أسطوانة غاز صناعي.

وأضاف دياب: إنه تمت إحالة كامل الملف إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لاتخاذ الإجراءات القانونية المطلوبة.

من جهتها أكدت مديرة الرقابة الداخلية في محافظة حلب عبير مكتبي والتي تتابع الملف أنه من خلال تدقيق اللجان وبمرحلة أولى تبين أن هذه الفعاليات تحصل على أسطوانات الغاز الصناعي من دون وجه حق، حيث إن اللجان وثقت أن أغلب أصحاب تلك البطاقات غير المستحقة موجودون على أرض الواقع في مناطقهم لكن المحل مغلق أو غير موجود أصلاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضافت مكتبي: إن عدداً كبيراً من هذه البطاقات هي بحوزة ناقلي الغاز المعتمدين في تلك المنطقة، وبالتالي الناقل هو الذي يتحكم في تصريف المادة، وكان البعض من أصحاب الرخص ذكر أن الحصول على البطاقة كان يتم بالتنسيق بينهم وبين الناقل، وأحياناً يحصل الناقل على البطاقة من دون وجود صاحب الترخيص، وهذا يشير إلى وجود فساد حقيقي في عملية استخراج هذه البطاقات.

وأضافت: لذلك تمت إحالة الملف للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للتحقيق وتحديد المسؤوليات والكميات المستجرة من دون وجه حق وطرق التصرف بها والقيمة الحقيقية لها في السوق السوداء وقيمة التغريم التي يجب فرضها وفق أحكام المرسوم ٨ لعام ٢٠٢١، مضيفة: علماً أن محروقات تقوم ببيع أسطوانة الغاز للصناعي بقيمة ١٦٠ ألف ليرة للأسطوانة الواحدة، في حين أن سعرها في السوق السوداء يتراوح بين ٨٠٠ ألف إلى مليون ليرة بحسب فصول السنة، فهي في الشتاء تكون أعلى سعراً وكذلك في الأعياد ورمضان، ويتم التصرف بتلك الأسطوانات للفعاليات التي تقوم بالعمل بشكل فعلي ولكن مخصصاتها لا تغطي بسبب نقص الموارد.

وأشارت مكتبي إلى أن توفير ٣٠ ألف أسطوانة في الدورة الواحدة سيؤدي إلى زيادة في تأمين حاجة الفعاليات التي تعمل بشكل حقيقي، وأضافت: إن اللجان مستمرة بعملها لإعادة تقدير الاحتياج للفعاليات العاملة بشكل فعلي وصولاً إلى ضبط وتوزيع المادة بشكل عادل ولمن يستحقها.

جدير بالذكر أن عدد الأسطوانات المستجرة بشكل غير شرعي شهرياً ١٥ ألف أسطوانة لمدة تتجاوز ٣٢ شهراً يقدر عددها بحدود ٤٨٠ ألف أسطوانة والفرق بين سعر محروقات وسعرها في السوق السوداء يصل إلى ٨٤٠ ألف ليرة وبالتالي تقدر المبالغ التي حققها من حصل على تلك الأسطوانات بشكل غير شرعي بحدود ٤٠٠ مليار ليرة سورية تقريباً.

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن»: المكب ليس نظامياً ولا يمكننا نقله!

مكب القمامة يسبب تفشي اللاشمانيا في السقيلبية

حماة - أحمد خبازي

يعزو المواطنون في السقيلبية تفشي اللاشمانيا بمدينتهم، إلى مكب القمامة غير الصحي الذي يُرحَّلُ مجلس المدينة القمامة إليه كل يومين مرة، ويتركها من دون طمر أو معالجة فنية، ما جعله بحسب مواطنين مجالاً حيوياً لتكاثر ذبابة الرمل الناقلة للاشمانيا أو ما يسمى شعبياً «حبة حلب»، التي تترك آثارها المشوهة والبغيضة على المئات من أهالي المدينة ومن مختلف الفئات العمرية.

ويطالب الأهالي بنقل مكب القمامة إلى موقع آخر من غرب المدينة، تتحقق فيه الشروط الفنية لمكبات القمامة النظامية، وإن تعذر ذلك فمعالجة وضع المكب الحالي لدرء خطر اللاشمانيا عنهم.

وبيّن مواطنون في شكواهم لـ«الوطن»، أنه رغم الجهود التي يبذلها مجلس المدينة في مجال النظافة العامة ضمن المدينة، والجهات المعنية بالصحة، لَما تزلْ هذه الذبابة منتشرة وتسبب هذا المرض البغيض لهم.

من جانبه، بيّن رئيس مجلس مدينة السقيلبية نوفل وردة أن مكب القمامة ليس نظامياً، فالقمامة التي تُرحَّلُ إليه لا يمكن طمرها أو معالجتها، بل تُكوَّمُ فيه ولا توجد إمكانية لنقله إلى موقع آخر.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح وردة أن المجلس يعمل ما بوسعه لتحقيق الإصحاح البيئي ضمن المدينة، ولكن النقص بالمحروقات يحول دون ترحيل القمامة من الأحياء بشكل يومي، لذلك فإنها تُرحل كل يومين مرة من كل حي.

ولفت إلى أن المجلس ينفذ في هذه الأيام حملة نظافة تطوعية تحت شعار «نحو بيئة سليمة خالية من الأمراض» بالتعاون مع كل الفعاليات الرسمية والشعبية في المدينة، للحفاظ على نظافتها وجماليتها وحماية أهلها من الأمراض وخصوصاً اللاشمانيا.

وأشار إلى أنه وبالتعاون مع الأهالي تم تنظيف العقارات والأقبية المهجورة والمواقع التي تشكل بؤراً للأوساخ وتراكم القمامة وتكاثر الحشرات.

ومن جهته، أوضح رئيس المنطقة الصحية بالسقيلبية الدكتور أنور علي لـ«الوطن»، أن وضع مكب القمامة في السقيلبية خارج إرادة مجلس المدينة، وأن مرض اللاشمانيا هو بيئي بامتياز، لذلك تعمل المنطقة الصحية بالتعاون مع مجلس المدينة وشعبة الهلال الأحمر، وكل الفعاليات الرسمية والأهلية، بجهود جبارة لتفادي إصابة المواطنين باللاشمانيا، من خلال تنفيذ حملات نظافة عامة بالمدينة، وتشكيل فرق توعية حول انتشار المرض وطرق الوقاية منه ومكافحته ومعالجة الإصابة به، وتوزيع سلات صحية وناموسيات مشبعة بالمبيدات للقضاء على ذبابة الرمل الناقلة للمرض.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف علي: كما تُرش حظائر الحيوانات بالمبيدات ويُطلب من الأهالي نقل روثها خارج المخطط التنظيمي، مشيراً إلى أنه مطلع الشهر السادس وخلال الشهر السابع، يتم تنفيذ حملة رش بؤري في المواقع المصابة بالكبيوت وغيرها، وتعاد بالشهرين الثامن والتاسع.

ولفت إلى أن حملة رش ضبابي تُنفذ حالياً بكل حي من أحياء المدينة لمنع تفقيس بيوض الذبابة، الذي يبدأ عادة بالشهر المقبل، مشيراً إلى أن شركة الصرف الصحي بحماة تجري حالياً صيانة لخطوط الصرف المضروبة ضمن المخطط التنظيمي، لمنع التلوث البيئي.

وأما فيما يتعلق بالإصابات، فقد كشف علي أن معطيات الشهر الثالث من العام الجاري تشير إلى تراجع بعدد المراجعين للمراكز الصحية بنسبة نحو ٣٠ بالمئة، مضيفاً: ففي الشهر الأول كان عدد الإصابات الجديدة نحو ١٩٢ إصابة، وبعد ٨ جلسات علاجية شفي منها نحو ١٠٠ إصابة، وفي الشهر الماضي عدد الإصابات ١١١ فقط.

وأكد علي أن العلاج متوافر على مدار الأسبوع، ويتضمن حقناً موضعياً بسائل آزوتي للمصابين كل أحد وأربعاء.